

Distr.: General
19 September 2017
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والثلاثون

١١-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

الفلبين

إضافة

آراء الدولة موضوع الاستعراض في الاستنتاجات و/أو التوصيات
والتزاماتها الطوعية وردودها

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-16431(A)



* 1 7 1 6 4 3 1 *

رد الفلبين على التوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل للفلبين، في ٨ أيار/مايو ٢٠١٧

١- تقدم حكومة جمهورية الفلبين (الحكومة) ما اتخذته من إجراءات نهائية بشأن التوصيات المنبثقة عن الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل للفلبين التي جرت في ٨ أيار/مايو ٢٠١٧. وتؤكد الحكومة أن مشاركتها الكاملة في عملية الاستعراض الدوري الشامل تعكس رغبة البلد في زيادة تعزيز هذه العملية بوصفها آلية للرصد والاستعراض قادرة على الاستجابة من أجل دعم حقوق الإنسان.

٢- وقد استعرضت الحكومة بعناية التوصيات ونظرت في الإسهامات المقدمة من مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلون عن فرعي الدولة التنفيذي^(١)، والتشريعي، أي مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وعن المحكمة العليا. وتولت اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع وزارة الخارجية، قيادة المشاورات وتنسيق إجراءات الدولة بشأن التوصيات. وبُذلت جهوداً من أجل ضمان اتخاذ إجراءات الدولة وفقاً للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة.

٣- ومن بين التوصيات البالغ عددها ٢٥٧ توصية التي تلقتها الحكومة، حظي ما مجموعه ١٠٣ توصيات بالقبول والتأييد التام، لأن هذه التوصيات تضمنت بصورة واضحة تقديراً واحتراماً على النحو الواجب للدولة لأنها نفذتها أو للجهود الحالية التي تبذلها الدولة من أجل تنفيذها.

٤- وأُحيط علماً بما مجموعه ١٥٤ توصية.

(أ) بإمكان الحكومة أن تدعم بالأساس ٩٩ توصية إضافية، لكن لا يمكن للدولة ضمان إثمارها أو التعهد به لأن نتائج العمليات المطلوبة لتنفيذها خارجة عن سيطرة أي فرع بمفرده من فروع الحكومة. وينطبق ذلك تحديداً على التوصيات المتعلقة بالإجراءات التشريعية التي تتطلب عمليات تشاورية مع أصحاب المصلحة. ومع ذلك، سوف تسعى الحكومة إلى تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه وفقاً لظروفها الوطنية والثقافية والتاريخية، وعلى الرغم من القيود الموجودة.

وعلاوة على ذلك، فمن بين التوصيات البالغة عددها ٩٩ توصية المشار إليها هناك تلك التي تبدو أنها تلمّح، عن قصد أو عن غير قصد، إلى أن الدولة لم تتخذ أي إجراء على الإطلاق بشأن الشواغل التي أثّرت على الرغم من أن الدولة قد أشارت إليها بقدر كبير في التقرير الوطني وكذلك أثناء جلسة الحوار. ومن شأن القبول الكامل لهذه التوصيات أن يقلل من قيمة الجهود الهامة التي تبذلها الدولة حالياً والتي تعالج بالفعل المسائل المثارة.

(١) هذه الوكالات هي كما يلي: وزارة الخارجية، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية والحكم المحلي، ووزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية، ووزارة الصحة، ووزارة العمل والعمالة، ووزارة التعليم، والهيئة الوطنية للتنمية الاقتصادية، واللجنة الفلبينية المعنية بالمرأة، وهيئة التنمية الفلبينية، والمجلس الوطني للشعوب الأصلية، واللجنة الوطنية لمكافحة الفقر، ومكتب حقوق الإنسان التابع للقوات المسلحة الفلبينية، ومكتب شؤون حقوق الإنسان التابع للشرطة الوطنية الفلبينية، ولجنة تغير المناخ.

(ب) لا يمكن للدولة أن تؤيد ما مجموعه ٥٥ توصية. ففي حين تواصل الحكومة الاضطلاع بمسؤولياتها لدعم احترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها، لا يمكن للدولة أن توافق على منطلقات هذه التوصيات وسياقاتها. وقد كانت أغلبية التوصيات فضفاضة وغامضة بل ومتناقضة، وخاصة في سياق العمليات الديمقراطية في الفلبين. بيد أن عدداً قليلاً من التوصيات قد يستحق أن تنظر فيه الحكومة مستقبلاً حسب نتائج العمليات الداخلية التي يتعين إجراؤها فيما يتعلق بهذه التوصيات، بما في ذلك استعراض معاهدات أو اتفاقيات محددة والتشاور مع أصحاب المصلحة المتعددين.

٥- وتحظى التوصيات التالية بتأييد الحكومة:

نطاق الالتزامات الدولية والتعاون مع آليات حقوق الإنسان

- التوصية ١٣٣-٢٠.

الإطار الوطني لحقوق الإنسان

- التوصيتان ١٣٣-١٩ و ١٣٣-٢١، والتوصيات من ١٣٣-٣٠ إلى ١٣٣-٣٢، والتوصيات من ١٣٣-٣٤ إلى ١٣٣-٤٢، والتوصيات من ١٣٣-٤٤ إلى ١٣٣-٤٨، والتوصيات من ١٣٣-٥٠ إلى ١٣٣-٥٦، والتوصيات من ١٣٣-٥٨ إلى ١٣٣-٦٠، والتوصيتان ١٣٣-٦٥، و ١٣٣-١٢٥.

الحق في التنمية

- التوصيات من ١٣٣-٦٦ إلى ١٣٣-٦٨، والتوصيات ١٣٣-٢٠٤، و ١٣٣-٢٠٥، و ١٣٣-٢٠٧.

البيئة

- التوصيات من ١٣٣-٦٩ إلى ١٣٣-٧٣.

حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

- التوصية ١٣٣-٧٥.

حق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه

- التوصية ١٣٣-٩٩.

إقامة العدل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب، وسيادة القانون

- التوصيات ١٣٣-١٣٢، و ١٣٣-١٣٤، و ١٣٣-٢٣١.

حظر جميع أشكال الرق

- التوصيات من ١٣٣-١٨٤ إلى ١٣٣-١٩٧ والتوصية ١٣٣-٢٠٠.

الحق في الخصوصية والحياة الأسرية

- التوصية ١٣٣-٢٠١.

الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومواتية

- التوصية ١٣٣-٢٠٣.

الحق في الضمان الاجتماعي

- التوصيات ١٣٣-٢٠٩، ١٣٣-٢٢٧، و١٣٣-٢٤٩.

الحق في مستوى معيشي لائق

- التوصيتان ١٣٣-٢٠٦ و ١٣٣-٢٠٨، والتوصيات من ١٣٣-٢١٠ إلى ١٣٣-٢١٢.

الحق في الصحة

- التوصيات من ١٣٣-٢١٣ إلى ١٣٣-٢١٨.

الحق في التعليم

- التوصيات من ١٣٣-٢١٩ إلى ١٣٣-٢٢٥.

حقوق المرأة

- التوصيتان ١٣٣-١٢٦ و ١٣٣-٢٢٨.

حقوق الطفل

- التوصيات من ١٣٣-٢٣٣ إلى ١٣٣-٢٣٧، والتوصيات ١٣٣-٢٤٠، ١٣٣-٢٤١، و١٣٣-٢٤٥.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

- التوصيتان ١٣٣-٢٤٧ و ١٣٣-٢٤٨.

حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء والمشردين داخلياً

- التوصيات ١٣٣-٢٥١ إلى ١٣٣-٢٥٤.

حقوق الأشخاص عديمي الجنسية

- التوصية ١٣٣-٢٥٥.

٦- وتحيط الحكومة علماً بالتوصيات التالية:

- التوصيات من ١٣٣-٦ إلى ١٣٣-١٠، والتوصية ١٣٣-١٨، والتوصيات من ١٣٣-٢٢ إلى ١٣٣-٢٤، والتوصية ١٣٣-٢٥؛

- التوصيات من ٢٦-١٣٣ إلى ٢٩-١٣٣، والتوصيات ٣٣-١٣٣، ٤٣-١٣٣، ١٣٣-١٣٣، ١٢١-١٣٣، و١٣٩-١٣٣؛
- التوصيات من ٦١-١٣٣ إلى ٦٤-١٣٣،
- التوصية ٧٤-١٣٣؛
- التوصية ٥٧-١٣٣، والتوصيات من ١٠٠-١٣٣ إلى ١١٢-١٣٣، والتوصيات من ١١٤-١٣٣ إلى ١١٧-١٣٣، والتوصيات ١٢٠-١٣٣، ١٢٢-١٣٣، ١٢٣-١٣٣، ١٢٧-١٣٣، ١٢٨-١٣٣، ١٣٧-١٣٣، ١٤٤-١٣٣، ١٤٥-١٣٣، ١٤٩-١٣٣، ١٥٢-١٣٣، و١٥٨-١٣٣؛
- التوصية ١١٣-١٣٣، والتوصيات ١٣٠-١٣٣، ١٣١-١٣٣، ١٣٥-١٣٣، ١٣٦-١٣٣، والتوصيات من ١٤٠-١٣٣ إلى ١٤٣-١٣٣، والتوصية ١٤٧-١٣٣، والتوصيات من ١٥٥-١٣٣ إلى ١٥٧-١٣٣؛
- التوصيات من ١٧٠-١٣٣ إلى ١٨٢-١٣٣؛
- التوصيات ١٣٨-١٣٣، ١٩٨-١٣٣، و١٩٩-١٣٣؛
- التوصية ٢٠٢-١٣٣.
- التوصيات ١٨٣-١٣٣، ٢٢٦-١٣٣، ٢٢٩-١٣٣، و٢٣٠-١٣٣؛
- التوصيات ١٢٩-١٣٣، ١٥٩-١٣٣، ١٦١-١٣٣، ٢٣٨-١٣٣، ٢٣٩-١٣٣، والتوصيات من ٢٤٢-١٣٣ إلى ٢٤٤-١٣٣؛
- التوصية ٢٤٦-١٣٣؛
- التوصية ٢٥٠-١٣٣؛
- التوصيتان ٢٥٦-١٣٣ و٢٥٧-١٣٣؛
- التوصيات من ١-١٣٣ إلى ٥-١٣٣، والتوصيات من ١١-١٣٣ إلى ١٧-١٣٣، والتوصيتان ٤٩-١٣٣ و١١٩-١٣٣؛
- التوصيات من ٧٦-١٣٣ إلى ٩٨-١٣٣، والتوصيات ١١٨-١٣٣، ١٢٤-١٣٣، ١٤٦-١٣٣، ١٤٨-١٣٣، والتوصيات من ١٥٠-١٣٣ إلى ١٥٤-١٣٣؛
- التوصية ١٦٠-١٣٣، والتوصيات من ١٦٢-١٣٣ إلى ١٦٩-١٣٣، والتوصية ٢٣٢-١٣٣؛

٧- وإن عملية الاستعراض الدوري الشامل، بوصفها آلية علمية تسعى إلى تعزيز تقاسم الممارسات الجيدة في تنفيذ تعهدات والتزامات الدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان، قد نجحت في تشجيع الحكومة على مواصلة جهودها الجارية من أجل إعمال حقوق الإنسان للجميع، كما جاء في التقرير الوطني. وتقدير الحكومة توصيات الدول الأعضاء التي تعكس التقدير والاحترام لتنفيذ الدولة التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، والتي لا تسعى إلى فرض معيار معين على الدولة في مساعيها للنهوض بحقوق الإنسان.

٨- وقد ارتكز تحديد التوصيات التي أُحيط بها علماً على الظروف الوطنية للدولة.

(أ) في جلسة التحاور سبق تناول التوصيات التي تشير إلى عمليات القتل خارج نطاق القضاء التي يُدعى أنها ناجمة عن حملة الإدارة لمكافحة المخدرات غير المشروعة، على سبيل المثال. وقد أوضحت الدولة بما فيه الكفاية أن الوفيات، التي وقعت أثناء تنفيذ الحملة، ليست بعمليات قتل خارج نطاق القضاء. فهذه الوفيات هي إما وفيات ناجمة عن عمليات مشروعة لإنفاذ القانون أو وفيات تتطلب مزيداً من التحقيق وفقاً لقواعد الاشتباك المعمول بها لدى المكلفين بإنفاذ القانون في البلد؛

(ب) وفي جلسة التحاور أيضاً جرى تناول التوصيات المتعلقة بإعادة فرض عقوبة الإعدام وخفض سن المسؤولية الجنائية. وقد أوضحت الدولة بأن هذه الشواغل تخضع لمزيد من المداولات في الكونغرس الفلبيني، بما في ذلك إجراء مشاورات شاملة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا يمكن للدولة أن تؤثر في نتائج هذه المداولات.

٩- وتقتصر الحكومة أن تكون التوصيات التي أُحيط بها علماً والتي أُيدت جزئياً بالأساس، والتي لم يُطلب من الدول أن تتخذ إجراءات بشأنها في جولات الاستعراض السابقة، موضوع استعراض وتحديث في جولة الاستعراض المقبلة. ويجب تشجيع جميع الدول بشدة على القيام بذلك وفقاً للسياق الذي قُبِلت فيه تلك التوصيات أو أُيدت فيه.